

الحكومة الشريفة

الإدارة العامة للمالية

مصلحة الممتلكات

مراقب تازة وجدة

رقم: 2816

من رئيس دائرة أملاك الدولة بتازة وجدة

إلى رئيس مكتب الشؤون الأهلية بباب المروج

تحت إشراف السيد الجنرال قائد جهة تازة *

الموضوع: مصادرة ممتلكات القائد السابق الخلافي وأخويه

-تصفية الديون-

يشرفني أن أخبركم بأن السيد رئيس مصلحة أملاك الدولة راسلني بخصوص القيام ببحث مفصل من أجل إنشاء لائحة بيانات حول الديون التي في ذمة الخلافي القائد السابق وأخويه والتي ستسمح للسلطة العليا باتخاذ القرار النهائي حول تصفيتها.

وضعية هذه الديون المستنتجة من خلال الملفات التي توصلت بها عن طريق الجنرال قائد الجهة وكذا المعلومات التي جمعتها هي كالتالي:

1- التهامي بن ادريس الذي ينوب عنه السيد سوزان المحامي بمكناس يدعي بأن المدعو "البرنوسي" أخ وخليفة القائد السابق مدين له بما قدره 25150 فرنك حيث سلمها له كتسبيق من أجل اقتناء أنابيب لم يتم تسليمها.

حسب عزوز قائد بني فصوص لم يكن للخلافي أي أخ يحمل اسم البرنوسي لكن يوجد بالطايفة شخص من الأهالي بهذا الاسم من الممكن أنه كان يقوم بمهام الشيخ إلى حين تمرد القائد السابق.

وكنتيجة لهذا سيتم القيام ببحث من طرف القائد المختص للتأكد مما إذا كانت هناك علاقات تجارية بين الدائن وبين سواء الشيخ السابق المذكور أو مع أحد الخليفين محند الصغير أو علال لزرق.

2- السيد لونكارتني بائع الحديد بتازة والذي ينوب عنه السيد برتراند المحامي بفاس له في ذمة الخلافي القائد السابق مبلغ 857,55 فرنك و 1584,75 فرنك في ذمة محند الصغير ثم 1531,20 فرنك في ذمة علال لزرق أي ما مجموعه 3973,50 فرنك ك مبلغ لم يتم تأديته مقابل العديد من السلع.

يتوفر المعني بالأمر على ثلاثة أحكام كبيرة صدرت بفاس يوم 8 دجنبر 1925 التي وبالرغم من أنه تم النطق بها غيابيا فهي تصلح على ما يبدو كأساس للديون أعلاه. ومع ذلك أود معرفة رأيك في الموضوع.

3- المعلم إدريس بن عبد السلام الفكيكي الذي ينوب عنه السيد برطراند يطالب بمبلغ 18816,80 فرنك كمقابل للأشغال المنجزة بمنزل الخلادي. فحسب رسالة في الموضوع تحت رقم 4053 بتاريخ 3 دجنبر 1926 للسيد الكولونيل قائد جهة تازة موجهة إلى السيد مفوض الحكومة بمحكمة باشوية فاس تم إنجاز الأشغال من طرف المعلم إدريس بطلب من القائد السابق وسي عبد الجبار القاطن بوربة وتهم إصلاحات ضريح سيدي أحمد زروق.

لم يتم إنجاز الإجزاء من الأشغال المطلوبة التي توقفت يوم 3 أبريل 1924 وهو تاريخ حصول الدائن على كل الأداء حسب وصل عدلي تحت رقم 284 مسجل في نفس اليوم بسجل محكمة باب المروج.

في مثل هذه الظروف سيكون من المناسب وكما صرح المحامي معرفة ما إذا كان المعلم إدريس قد اشتغل بمنزل الخلادي ولم يحصل على المقابل وإذا تأكد ذلك وجب ضبط التاريخ تقريبا وأهمية الأشغال المنجزة. يبدو أن سي عبد الجبار في وضع جيد يمكنه من تزويدنا بكل المعلومات حول هذا الموضوع.

4- يطالب الشريف سي محمد العزيز الوزاني بالحصول على مبلغ 66275 فرنك ناتج في جزء منه عن الزيارات التي تقدمها القبيلة والتي على ما يبدو وضعت لدى الخلادي.

سلم الدائن إلى مديرية الشؤون الأهلية ثلاث رسائل تؤكد على أنه كان على علاقة عمل مع القائد السابق لكن لا تتضمن أي توضيح بخصوص مبلغ الديون. من جهة أخرى قدم رسالتين مرفقتين بالأولى بتاريخ 29 رجب 1342 و 8 ذي الحجة 1343 إحداهما مكتوبة على ورقة مختومة وهذا على ما يبدو غير طبيعي إلى حد ما.

لا تحمل هذه الرسائل بصمة ختم القائد وليست بنفس الخط كما أن هناك اختلافا بين الخط وبين التوقيع في إحداهن. ولهذا السبب علينا الاستماع إلى شهادة سي عقال البرنوسي الكاتب السابق للخلادي والكاتب الحالي لقائد أولاد عيسى بالمطالسة حول أصالة هذه الوثائق وتوثيق التصريحات من طرف عدلين اثنين.

5- الملياني ولد الطيب المكراري بناء بتازة، دائن الخلادي بمبلغ 1600 فرنك كأجر. يتوفر هذا الأهلي على حكم غيابي بتاريخ 5 يبرابر 1926 يقضي بتأدية القائد السابق هذا المبلغ. ومن المناسب معرفة ما إذا كان هذا العامل قد أنجز الأشغال بمنزل القائد أو الأمر يتعلق مرة أخرى بضريح سيدي أحمد زروق.

6- يطالب علال بن سليمان التاجر بباب المروج بتأدية مبلغ 350 فرنك ثمنا لمختلف السلع التي سلمها للخلادي ومحمد الصغير وبقية بدون أداء. تدعيما لتصريحه قدم المعني بالأمر شهادة عدلية أنجزت يوم 10 جمادى الأولى 1343 مسجلة بسجل محكمة باب المروج تحت رقم 155 ومصادق عليها من طرف القاضي السابق إدريس الرمضاني. هذه الوثيقة ليست دليلا كافيا حسب رأيي.

7- يطالب ادريس بلمكي الرمضاني القاضي السابق بمبلغ 3550 فرنك كثمن بعض الأدوات المختلفة التي سلمها للخلافي ومحمد الصغير :صواني...

يستنتج من الوثائق التي قدمها حول الموضوع أن هذه الأدوات تم طلبها منه لكن ليس هناك ما يثبت بأنه لم يتم تأدية ثمنها. ثم إن الوثيقة العدلية بتاريخ 20 أكتوبر 1925 التي تؤكد أقواله ليس لها أي قيمة بسبب كونها أنجزت من طرف عدلين ينتميان إلى محكمته. وحتى يتسنى لي تقديم جواب -وأنا جد مطلع على الأمر- إلى المصلحة المركزية، المرجو منك موافاتي في أقرب وقت ممكن وحسب الإمكان بنتائج أبحاثك بالقبيلة مع إبداء رأيك في المبلغ الذي يمكن منحه لمختلف الشكايات المشار إليها سابقا. أشكرك مسبقا على حسن المساعدة التي ستقدمها لي في هذه الظروف.

ترجمة النص: محمادي هرنان 'دكتوراه علوم سياسية'
*مرجع الوثيقة

Ministère de la défense. Etat major de l'armée de terre. Service historique. Répertoire des Archives du Maroc.
Série 3H (1877-1960) fascicule 1.VINCENNE- FRANCE.